أخلاقيات المهنة وتحدِّيات المستقبل

د. خالد سعد العلام

قسم الفلسفة- جامعة عمر المختار

البيضاء

(الواقع والرِّهانات)

عرف البشر منذ تكوين المجتمع الإنساني المهن والحرف، وظهر ما يُعرف بتقسيم العمل، فارتبط الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بالحياة واستمراريتها، وأصبح يعني ما يقوم بين البشر من علاقات، واعتماد متبادل بين الكل، وبين أفراد المجتمع الواحد فيما بينهم، وأصبحوا ينسجون ويدخلون في علاقات متشعِّبة، وأصبح ما هو اقتصادي أو مهني، يمتزج بشكل لا يمكن فصله عما هو اجتماعي ونفسي وأخلاقي.

الإنسان كما يعرف الجميع كائن اجتماعي أخلاقي، يتميَّز عن باقي المخلوقات بأنَّ الأخلاق خاصية له وحده، تميزه دون غيره، فالإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتحدَّد وجوده من خلال علاقته بالقيم، وهذا ما لخَّصه (هيجل) في عبارته "الأخلاق طبيعة ثانية للإنسان،لأنَّ طبيعته الأولى هي وجوده الحيواني المباشر"[1]، والإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتميز بقدرته على المعرفة والتأمُّل العقلي، "يستطيع أنْ يعتزل واقعه ويباشر النظر فيه، ويتعالى عليه في ضوء مّثّلْ أعلى يدين له بالولاء، فهو من سائر الكائنات الوحيد الذي يملك إرادة التَّغيير عن وعي وتبصُّر، فينزع بمحض إرادته وتفكيره إلى مجاهدة ميوله وغرائزه وضبط دوافعه ونوازعه، وتوجيه رغباته ومطامحه إلى أقصى مطالب الكمال الإنساني"[2] ويمكن تعريف الأخلاق بوصفها مرشداً للسلوك بأنَّها "مجموع قواعد السلوك التي بمراعاتها يمكن الإنسان بلوغ غايته"[3] وللأخلاق جانبان نظري وعملي، فالنظري هو الذي يحدِّد

ويضع القيم العليا ومعايير السلوك، والعملي هو تطبيق هذه القيم والمعايير على أرض الواقع.

وبالنظر إلى الحياة العملية والمهنية فإذا كان الهدف في المجال العملي عامة، هو إنجاح أكبر قدر ممكن من مشروعاتنا العملية الحياتية، وإذا كانت المهن بأنواعها تتكفَّل بهذه المهمة، وتؤدي إلى إشباع حياة البشر وتحقيق سعادتهم ورفاهيتهم، لهذا لابد من التَّسليم بأنَّه لمَّا كانت الممارسات والمهن إنَّما تتم وتتحقَّق في مجتمع له معاييره وقيمه الأخلاقية، لابد له من أنْ يسترشد بقواعد السلوك العامة المرعية في المجتمع من حيث الذوق العام والأخلاق، على ذلك يمكن بناء رصد أي انحراف أخلاقي يسود المجتمع سواء عن طريق الأعراف المتَّفق عليها، أو النصوص القانونية أو المبادئ الدينية.

يتضح من هذا أنَّ ثمَّة ارتباطاً وثيقاً لا تنفصم عراه بين المهن المتعدِّدة والأخلاق في أي مجتمع من المجتمعات، كما لا يمكن تصوُّر مجتمع ينعم بالأمن والاستقرار والطمأنينة إذا ما اختلَّت هذه العلاقة، فهل لنا أنْ نتصوَّر في حال انعدام الحد الأدّنى على الأقل من الثقة بين أفراد المجتمع من الناحية المهنية، فمثلاً كيف سيكون شعور المريض مع طبيبه؟ وحال المستهلك مع التاجر؟ وعلاقة طالب العلم بمعلمه؟ وعلاقة المحكومين بالحاكم...؟ وغيرها من العلاقات. من هنا ظهرت أهمية التَّركيز على المعايير والقيم الواجب توافرها في العلاقة المهنية بين أصحابها من جهة، و المستفيدين منها من جهة أخرى.

اهتمت المجتمعات قديماً وحديثاً بهذا الأمر، فظهر حديثاً ما يعرف بـــ(أخلاق المهنة)، ولأنَّ القيم الأخلاقية يجب أنْ تحتل مكان الصدارة في حياة الشُّعوب الفتيَّة، تهدي مسيرتها وتوطِّد أركان نهضتها، وقد أدركت الدول المتقدِّمة أهمية تطبيق المبادئ الأخلاقية ومعاييرها، وضرورة الالتزام بها، ولاسيما ضمن الأطر المهنية، والمجالات الإدارية؛ نظراً لما تفضي إليه تلك المبادئ من نجاحات محقِّقة ما

ينهض بمقتضاها المجتمع ومؤسساته، وتسهم بموجبه المهن في التقدُّم والتطُّلع إلى مجالات علمية أكثر التزاماً بأخلاقيات المهنة.

ونحن في مجتمعنا الليبي أحوج ما نكون إلى هذه القيم والمعايير والالتزام بها، وتطبيقها إذا أردنا أنْ نغيِّر من حالنا، وننهض بمجتمعنا ونحقِّق الأهداف التي قامت من أجلها ثورة السابع عشر من فبراير المتمثِّلة في دولة القانون والمؤسسات والحرية والعدالة والعيش الكريم، لهذا تمَّ اختيار هذا الموضوع المهم في هذا التوقيت الحسَّاس من تاريخ الوطن.

أولاً- مفهوم أخلاق المهنة وخصائصها: يراد بأخلاقيات المهنة مجموعة من المعايير والسلوكيات التي يجب أنْ يلتزم بها صاحب المهنة. كما تعرف بأنَّها بيان المعايير المثالية لمهنة من المهن، تتبنَّاها جماعة مهنية، أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمُّل مسؤولياتهم المهنية، ولكل مهنة أخلاقيات وآداب عامة حدَّدتها القوانين واللوائح الخاصة بها، ويقصد بقواعد وأخلاقيات المهنة: مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، بحيث تكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها.

وما من مهنة إلا ولها معايير أخلاقية تقوِّمها، وتكون كمعيار ثابت لشرفها ورادع إذا ما ظل العاملون بها سواء السبيل، فالخط الفاصل ما بين المهنة الشريفة وغير الشريفة، لطيف ودقيق فكل مهنة إذا ما أسيء استعمالها ستتحوَّل إلى عكسها، أي إلى مهنة غير شريفة، ذلك أنَّ أخلاقيات المهنة هي أجلى مظهر للأخلاقيات العامة النظرية، فالأخلاق لا تتجزأ ولا تختلف من مهنة إلى أخرى، على الرغم من أنَّ لكل مهنة أخلاقيات ذات طابع خاص، فالأمانة صفة أخلاقية ينبغي أنْ تتَّصف بها كل مهنة، بينما الدِّقة مثلاً صفة تتميَّز بها مهنة الطب أكثر من غيرها؛ لأنَّها تمس حياة البشر، وسلامة الميزان سمة تخص مهنة التاجر البائع أكثر من الآخرين. وهناك أخلاقيات ورثها البشر منذ فجر التاريخ جعلت منها من أنبل المهن وأقدمها مع الرعي والزراعة، ولكن نفس مهنة التجارة هذه إنْ لم تتسم

بأخلاقيات تقننها يمكن أنْ تكون نشاطاً ضاراً ولا أخلاقياً، فالربِّا مثلاً هو تجارة، لكنَّه حاد عن الأخلاق المعمول بها في زمن معيَّن، أو مكان معيَّن، وكذلك التَّهريب والغش في السلعة والسوق السوداء والاتجار في المخدِّرات والممنوعات، وإضافة مواد ضارة ومؤذية إلى ما يزرع، أو ما يؤكل ويشرب كل هذه تجارة لكنَّها تجارة غير ذات أخلاق خرج العامل بها عن المتَّفق عليه من معايير أخلاقية. وكذلك يشمل الأمر الزراعة والصناعة ومهنة التَّعليم والطب وغيرها من المهن التي مارسها بنو البشر، وهي تستلزم نوعاً من الالتزام الذي يقوم على الإرادة الحرَّة والضمير. فما أهم خصائص أخلاق المهنة وما ملامحها المميزة ؟ إنَّني أرى أنَّ هناك خصائص تميِّز أخلاق المهن، والتي تتفاوت في أهميتها وتأثيرها تبعاً للمكان والزمان والظَّرف والقيم المطروحة وهي:

1ــ (العمومية): مما لا شك فيه أنَّ أخلاقيات المهنة تنطلق من الأخلاقيات العامة التي ارتضاها ورضي عنها بنو الإنسان، الأمانة مثلاً وعدم الغش والإخلاص والصدق والاحتكام إلى الضمير وغيرها من المقوِّمات الأخلاقية العامة، تؤثر بداهة في أخلاقيات المهنة والتي لا يختلف حولها البشر في كل زمان ومكان.

2ــ (الشمولية): وهي أنَّ القيم الأخلاقية العليا ثابتة لا تتغيَّر بتغير الزمان و المكان؛ لأنَّها متفقة مع العقل، ومسايرة لأسمى جانب في طبائع البشر، وبالتالي تكون إنسانية عامة يلتقي عندها الناس في كل زمان ومكان، وما من مجتمع مهما كان اتجاهه الأيديولوجي أو الديني وسواء أكان مجتمعاً يسارياً اشتراكياً، أو يمينياً محافظاً سواء كان مجتمع متقدِّم، أو مجتمع نامٍ إلا ويقر أخلاقيات المهنة، ويشجِّع عليها ويسن القوانين والتَّشريعات من أجل حمايتها وتوفيرها، ومحاربة كل ما يقوِّضها أو يحاول تجاوزها.

3ــ (الخصوصية): معنى ذلك أنَّ سلوك الفرد هو الذي يوصف بأنَّه أخلاقي، أو غير أخلاقي لأنَّ مواصفات الفعل الأخلاقي لا تنطبق إلا على سلوك الفرد، والفعل

الأخلاقي من الضروري أنْ يصدر عن إرادة حرة، ومن خصائص الفعل الأخلاقي أنَّه يعتمد على (النية)، أو ما يسميه (كانط) بالإرادة الخيِّرة. ومعنى ذلك أنَّ القاعدة الأخلاقية مرتبطة بحالة الشَّخص نفسه.[4]

وكذلك فأخلاقيات المهنة هي من الأمور التي تتعلَّق بحكم الإنسان وتقديره للمسألة.

4ــ (المنفعة): بلا شك أنَّ كل مهنة مرتبطة منطقياً بمنفعة، تأتي في نهاية إنجاز المهنة سواء على شكل مرتَّب أو ربح، أو تبادل وما إلى ذلك، لهذا لا يمكن بأيِّة حال الفصل ما بين المهنة والمنفعة، وبخاصة في واقعنا حيث كل شيء اتخذ شكلاً مادياً قابلاً للتبادل والمقايضة، وهي منفعة مشروعة دينياً أو عرفياً أو وضعياً أو اجتماعياً، وإلا لما كانت مهنة، فالتاجر والمعلِّم والطَّبيب والعامل... الخ. سيستفيد في النهاية من مهنته، ولا غضاضة في ذلك إذا ما تم الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمهنة.

5ــ (التَّسامي): يتصف العمل الأخلاقي لصاحب المهنة بالترفُّع عن التَّنفُّع المذموم، وإلا لمارس تصرفات لا أخلاقية من أجل زيادة ربحه أو ما شابه، فالمزارع الذي يضيف مواد محظورة على ما يزرع، أو التاجر الذي يخزِّن السلع قصد إظهارها للعرض عند الندرة والشُّح، والمعلِّم الذي يتساهل مع طلابه بغية كسب ودهم أو تعاطفهم، أو يكون متشدِّداً معهم حتى يفرض شخصيته ومهابته، والطَّبيب الذي يستغل المرضى بزيادة الأسعار، أو بإفشاء أسرار المرضى وغيرها من الأمثال والحالات التي ينعدم فيه الحس الأخلاقي.

كما أنَّني أرى أنَّ هناك عناصر جوهرية في أخلاقيات المهنة، لا استغناء عنها كمكوِّنات لها، وهي قد تكون متعدِّدة إذا ما وضعنا في الاعتبار أنَّ البشر يختلفون في طرحهم الأخلاقي العام تبعاً لبيئاتهم وخصائصهم الثقافية والفكرية والاجتماعية، لكنَّني أري أنَّ عناصر أساسية تساهم في تكوين وترسيخ أخلاقيات المهنة وهي:

أـ (العنصر الديني): عملت المعتقدات الدينية سواء في صورتها الأولية البدائية في شكلها الوضعي المرتبط بتسامي البشر، ورغبتهم في الانضواء تحت مبادئ تنويرية عليا، أو في صورتها السماوية عملت على ترسيخ القيم الأخلاقية وتمجيدها، بل أنَّ رسالة كافة الأديان يمكن أنْ تتمحور حول هذا الهدف الأخلاقي الذي كان يرمي دائماً إلى التَّعالي ببني البشر وسلوكهم وأفعالهم، فكان من الطبيعي أنْ تكون أخلاقيات المهنة ضمن هذه الأهداف والغايات، فما من دين إلا وحرَّض على الشَّرف والصدق في المهنة، وعدم الغش، والإخلاص والتَّفاني في العمل ونبذ الكسل والاتكالية والتَّراخي، بل منها من دخل في لبِّ تعريف المهنة، ففي القرآن الكريم والأحاديث الشريفة الكثير من الأوامر والنواهي حول المهن كالتجارة مثلاً التي ميَّز الله تعالى فيها ما بين التجارة والرِّبا، قال تعالى:﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ آية275سورة البقرة، فالأديان تعدُّ أهم مصدر من مصادر التَّشريع للأخلاق، تدعو الناس إلى الصدق والأمانة والعدل، والإسلام شريعة سمحة تضبط العمل الأخلاقي وتقنِّنه في الكيل والميزان والصدق والأمانة والعدل والخوف من الله تعالى فيما نؤديه من عمل.

ب. (العنصر السيكولوجي): ممَّا لا شك فيه أنَّ النفس الإنسانية ميَّالة بطبعها إلى الخير، فالإنسان خيِّر بطبيعته، وما وجد فيه من شر إنَّما يكون بفعل ظروف، أو عوامل طارئة، كما أنَّ الإنسان من ناحية يميل إلى الآمان والطمأنينة، وهو بذا يكون على دراية وعلم بأنَّه إذا ما تجاوز الخطوط التي يسمح بها محيطه فيما يتعلق في ما يزاوله من مهنة، فهذا قد يهدِّد هذه الطمأنينة والآمان سواء القانون الوضعي أو السماوي أو العرف.

ج. (العنصر الاجتماعي): العرف والتقاليد المتعارف عليها في مجتمع ما من المجتمعات تلعب ولا شك دوراً حاسماً في تحديد أخلاقيات المهنة، وفي فعاليتها وإزكائها حيث العيب يكون له تأثير مشابه للحرام الديني، وحيث الجزاء والثواب

الاجتماعي يكون وقتياً وفورياً، وبذا يكون المجتمع قوة ضاغطة على الفرد في اتباع الأخلاقيات المتفق عليها، وهي في عمومها مأخوذة من الأخلاق العامة لبني البشر.

د. (العنصر الاقتصادي): الحياة الاقتصادية المستقرة التي تتصف بالرخاء والازدهار حتماً تتبني على الآمان الاقتصادي والثقة والتعاون المجتمعي، حيث القيم الأخلاقية المطروحة في سوق المهن يكون وجودها أمراً منطقياً لمجتمع كهذا، يهدف إلى الآمان والاستقرار الاقتصاديين، ناهيك عن أنَّ الأمراض والأوبئة الاقتصادية التي سبق أنْ أشرنا إليها كالرَّشوة والغش و الرِّبا والتَّهريب وبيع الممنوعات والاحتكار، وما إلى ذلك كلها أمور تهدِّد هذا الرخاء والآمان الاقتصادي، وتعرِّض اقتصاد الفرد والمجتمع والدولة بكاملها إلى مخاطر لا تحمد عقباها.

هـ. (العنصر القانوني أو التشريعي): الحياة بلا قانون أو شريعة تنظِّمها وتسيِّرها ليست حياة، بل هي أقرب إلى حياة الغابة حيث القوي يأكل الضعيف، من ثم كان القانون جزءاً لا يتجزَّأ من حياة البشر، يميزهم عن سواهم من الكائنات. وعلى الرغم من أنَّ المسئولية الأخلاقية هي أوسع و أشمل من دائرة القانون، إلا أنَّ المسئولية الأخلاقية والمسئولية القانونية متكاملتان، ومن البديهي أنْ تأتي أهمية القانون والتَّشريع لتنظِّم حياة الإنسان الاقتصادية، وكان من البديهي أنْ يولي القانون أخلاقيات ما يمتهنه الإنسان من مهن عنايته الفائقة، ويضع دساتيره من أجل تنظيمها والمحافظة عليها، ومن أجل محاربة الظواهر الفاسدة في المجتمعات كالرَّشوة والسرقة والمحسوبية، و التي تعبِّر عن تدنِّي في أخلاقيات المهنة، وفي الأخلاق العامة للإنسان.

و. (العنصر التربوي): لما كانت أخلاقيات المهنة جزءاً لا يتجزأ من الأخلاق العامة كما سبق أنْ أشرنا، فهي تعتمد على التَّربية التي خضع لها الإنسان، سواء

في بيته أو في الشارع، أو في المؤسسة العلمية، أو في حياته الاجتماعية الأسرية والعائلية، بما في ذلك الأقران والأصدقاء، كل هؤلاء يعملون كعوامل نشطة في غرس هذه الأخلاقيات سلباً أو إيجاباً، كما أنَّ للتعليم دوره الجوهري في إبراز أهمية أخلاقيات المهنة، فقد تجاوزت الرسالة التَّعليمية الدور التَّقليدي لها، وأصبحت مسؤوليتها من الضَّخامة لتشمل العمل من أجل تحقيق الأهداف التَّربوية، وتحقِّق النمو الشامل المتكامل للمتعلِّم، والنمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع.

وأنَّ نظرة سريعة لحال مؤسساتنا العامة ترصد تردِّي أوضاعها، وانتشار أمراض خطيرة أبرزها ما يعرف بـــ(الفساد المالي والإداري) وذلك بسبب مجموعة من العوامل أبرزها انعدام الأخلاق المهنية لدى البعض وضعفها لدى البعض الآخر، وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية.

ثانياً- أخلاقيات المهنة في ليبيا(الإدارة أنموذجاً): مما لاشك فيه أنَّ دوراً كبيراً وخطيراً للإدارة في تقدُّم الدول وتخلُّفها، فاستغلال الموارد واستثمارها الاستثمار الأمثل يعتمد في الأساس على مدى توفر إدارة ذات كفاءة وفاعلية، فالإدارة هي المسئولة عن تنفيذ سياسات وبرامج الدَّولة، ولذلك فنجاح خطط التَّنمية مرتبط بمستوى كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الذي يعد العنصر الأساس في تحقيق وتسريع برامج التَّنمية.

إنَّ دول العالم الثالث ومن بينها ليبيا تواجه الكثير من معوِّقات التَّنمية، لعل من أهمها الفساد الإداري الذي يحتاج إلى جهود جبَّارة وسياسات وحلول ناجعة لمواجهته، والتصدِّي له، والقضاء عليه حتَّى تتحقَّق التَّنمية والنهضة.

"تصنَّف ليبيا ضمن أكثر دول العالم انتشاراً لظاهرة الفساد الإداري، مما ترتَّب عليها تعثُّر مسيرة التَّنمية، وهذه الظاهرة أصابت الجهاز الإداري منذ انقلاب1969م، حيث يوجد الفساد الإداري على مستويات مختلفة من مؤسسات الدولة، وفي جميع الأنشطة الحكومية المختلفة، وبخاصة القيادات الموجودة في

هرم الجهاز الإداري، كذلك في المستويات الوسطى والدُّنيا من الجهاز البيروقراطي."[5]

يطلق مفهوم الفساد الإداري للدَّلالة على طائفة من الأفعال المخالفة للأنظمة والقوانين والعرف العام بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة، كما عرَّفته موسوعة العلوم الاجتماعية بأنَّه "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة."[6] وتوجد مجموعة من الأسباب تؤدِّي إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري يمكن تلخيصها في الآتي:

1- أسباب سياسية، وذلك لأنَّ بيئة الأنظمة الدكتاتورية هي بيئة مناسبة لظهور الفساد الإداري، حيث يعدُّ الفساد الإداري من الدَّعائم الأساسية لعمل الأنظمة الاستبدادية الشمولية، وكان النظام السابق السبب الرئيس وراء تفاقم أزمة الفساد الإداري في ليبيا في كل مفاصل الدولة. فالفساد السياسي عادة ما يدعم الفساد الإداري.

2- أسباب اقتصادية، ترجع في الأساس إلى عدم وجود عدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي يرهق كاهل الموظَّفين، ويجعل من كان منهم في مستوى متدنٍّي من الأخلاق، يسعى إلى البحث عن مصادر غير مشروعة لحل أزمته المالية.

3- أسباب قانونية تنظيمية، يعزى الانحراف الإداري في كثير من الأحيان إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظِّمة للعمل وتعدُّدها؛ مما ينتج عنه غموض التَّشريعات الصادرة وتضاربها في بعض الأحيان، أو عدم العمل بها، الأمر الذي يتيح للموظَّف فرصة التهرُّب من تنفيذ القانون، أو تفسيره بطريقة تتعارض مع المصلحة العامة.

4- أسباب أخلاقية وثقافية، يعد انهيار النظام (القيمي) من أهم أسباب انتشار الفساد الإداري، حيث تلعب الثقافة الإيجابية أو السلبية دوراً رئيسياً في بناء الدَّولة

أو العكس، فالعادات والتَّقاليد والدين تشكِّل نسقاً قيمياً بما تحويه من قيم ومعايير، ومُثُل عليا تنعكس على سلوك الفرد، فالدين مثلاً يشكِّل وازعاً أخلاقياً بما يحتويه من أوامر ونواه وثواب وعقاب، فثمة ارتباط وثيق وواضح بين الفساد وغياب الوازع الديني والأخلاقي؛لأنَّ هذه المصادر جميعاً هي المسئولة مسئولية مباشرة عن تكوين أهم سلطة إلزامية داخلية للإنسان، وهي ما يعرف بـــ(الضمير)، والمعنى الأخلاقي للضمير هو "ملكة الإقرار والاستهجان والوظيفة الأساسية للضمير تتمثَّل في الشعور بالموافقة، أو عدم الموافقة على سلوك ما، والضمير الأخلاقي ماهية مزدوجة تقوم بالاستحسان أو الاستهجان أو الموافقة وعدم الموافقة، والأخلاق تبدأ حين يكون ثمَّة موافقة أو عدم موافقة."[7] وهو كذلك "خاصية العقل في إصدار أحكام معيارية تلقائية ومباشرة على القيمة الأخلاقية لبعض الأفعال الفردية المعينة."[8] لذلك يجب التأكيد على ضرورة الاهتمام بتربية الأفراد أخلاقياً وغرس قيم عليا وثقافة إيجابية، ونبذ الاتكالية وكل السلوكيات السلبية، فالمعوِّق الكبير لتحقيق التَّنمية هو الثقافة السائدة في مجتمع بعينه، وبمعنى آخر للوصول إلى ما وصلت إليه البلدان المتقدِّمة يجب أولاً دراسة ونقد الثقافة السائدة عندنا للبحث في عناصرها وفرز المعوِّق منها، كما دلَّل عالم الاجتماع (أوسكار لويس) الذي قام بعدد من البحوث المقارنة بخصوص القيم السائدة بين الدول، فوجد أنَّ الفقر ليس ظاهرة اقتصادية تتمثَّل في انخفاض مستوى الحياة المادية، بل هو (ثقافة) كاملة لها قيمها وأخلاقياتها وسلوكياتها وأنماطها الفكرية كالرشوة والمحسوبية... والتي عند استشرائها في مؤسسات الدولة ولفترة طويلة تصبح ثقافة.[9] كذلك من أسباب الفساد الإداري انخفاض المستوى التَّعليمي وضعف الأجهزة الرَّقابية والمحاسبية، وغياب وسائل الإعلام التي يقع على عاتقها دور الكشف عن مثل هذه الممارسات.

والجدير بالذكر أنَّ هناك علاقة وطيدة بين الفساد الإداري والفساد المالي، فوجود الأول يستلزم وجود الثَّاني حيث يمثِّل مناخاً مناسباً للتجاوزات المالية

كالرشوة وطلب العملات والعطايا، ونهب الأموال العامة والانتفاع الشَّخصي بالممتلكات العامة والاستيلاء عليها، وكل ما قيل عن انتشار الفساد الإداري ينطبق تماماً على الفساد المالي حيث استفحل هذا الوباء في أغلب مفاصل الدولة إبَّان النظام السابق، وقد رصدت الدراسات المهتمة بهذا الأمر الكثير من التَّجاوزات والاختلاسات بملايين الدينارات[10]، وما خفي كان أعظم حيث بدأت تتكشف الكثير من أسرار العقود المزيَّفة والأرصدة المالية في مصارف خارجية لعشرات من رموز النظام السابق، ناهيك عن ما كشف من حالات تعد بالآلاف لما يعرف بالازدواج الوظيفي، حيث يتقاضى الموظَّف أكثر من مرتَّب من أكثر من جهة، وهذا في اعتقادي لم يسبق أنْ حدث في أي مكان من العالم مهما بلغ من درجات الفساد، وهذا دليل صارخ لما وصل إليه الأمر من سوء في ما يتعلَّق بالفساد المالي والإداري في ليبيا، وللأسف حتى بعد الثورة مازالت حالات الفساد الإداري والمالي، تحدثت عنها بعض التَّقارير فيما يتعلَّق بنفقات علاج جرحى الحرب، وكذلك ملف مكافآت الثوار، وهذا ليس مستغرباً فالثقافة لم تتغيَّر بعد، ناهيك عن استمرار بعض الموظَّفين الفاسدين في مفاصل الدولة ومراكزها الإدارية والسياسية. وعليه يجب أنْ نضع في اعتبارنا خاصة ونحن بصدد بناء دولة نطمح أنْ يسودها المنهج الأخلاقي بعد أنْ غرق الوطن لما يربو على الأربعين عاماً في وحل الفساد الإداري والمهني جرَّاء انعدام المسؤولية، فلعمري أنَّ الشعور الجاد بالمسؤولية هو صمَّام الآمان لأي انحراف مهني وإداري.

إنَّ الإدارة السليمة هي عصب التَّنظيم المهني لو صلحت صلح الوطن ولو فسدت فسد، فيجب علينا أنْ نبدأ بترسيخ أخلاقيات المهنة في هذه المرحلة من حياة الوطن في تنظيم الإدارة، وإعلان ثورة إدارية تكون بمثابة الأساس المنظِّم لحركة المجتمع ومؤسسات الدولة. وهذا يستلزم حزمة من الإجراءات والمعالجات التَّربوية والتَّنظيمية والإدارية والسياسية.

توصيات البحث:

انطلاقاً من الطرح السابق نرى أنَّه من الأهمية التَّركيز على بعض العناصر التي من شأنها ستؤدي إلى علاج السلبيات السابقة، والانطلاق نحو وضع جديد تكون فيه القيم والمعايير الأخلاقية أساس البناء التربوي والإداري والمهني، والبدء باتخاذ خطوات وتطبيق سياسات عملية منها:

1- إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظِّمة، واعتماد قوانين جديدة مؤسسة على الرقابة والمحاسبة المستمرة من داخل المؤسسة وخارجها لكافة المواقع الوظيفية دون استثناء، وتطبيق الإجراءات العقابية الرادعة للمخالفين، واعتماد الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، والتأكيد على مبدأ الشفافية.

2- تعزيز القيم الدينية والأخلاقية في نفوس النَّشْء منذ المراحل الأولى بداية من الأسرة والمدَّرسة والجامع والمؤسسات الثَّقافية والرِّياضية والاجتماعية. من هنا يبرز دور التَّربية ومناهجها فلا يمكن أنْ نتصوَّر تغيير إيجابي في الثَّقافة والإدارة والاقتصاد والسياسة ما لم يتحقَّق تغيير سيكولوجي تربوي في الشخصية، وهذا بدوره لا يتحقَّق إلا بالتَّربية ومناهجها التي يجب أنْ توضع بعناية، ويوفَّر لها كل الإمكانيات، فالتَّربية تمثِّل قاطرة التَّنمية والبناء.

3- التَّأكيد على دور النَّقابات والاتحادات المهنية والعمُّالية في مراقبة منتسبيها وحثهم على الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمهنة، وضرورة القيام بالواجبات قبل المطالبة بالحقوق، وعقد (مواثيق شرف) لكل مهنة، ويقصد بها مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، وتكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها.

4- إدراج مادة (أخلاق المهنة) ضمن البرنامج الأكاديمي بكافة المعاهد والجامعات لترسيخ قيم وأخلاق المهنة في المجتمع، و تعزيز دور الإعلام في التَّوعية، وكذلك الكشف والتَّشهير بالفساد وأصحابه.

5- تحسين الوضع المالي للموظَّفين وتدريبهم وتأهيلهم التأهيل السليم والمستمر، والعمل على نشر ثقافة مكافحة الفساد، وتطبيق معايير الجودة الحديثة في كافة المؤسسات.

6- تعزيز قيم المواطنة والمساواة والانتماء والولاء للوطن، واعتماد فلسفة عامة للمجتمع تقوم على بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة على أسس علمية وهوية إسلامية وقيم أخلاقية، وهذا يحتاج إلى مؤسسات تربوية وسياسية حقيقية فاعلة؛ للقيام بهكذا مهمة ليست بالسهلة ولا البسيطة، وهذا ما عبَّر عنه الفيلسوف (عمانويل كانت) بقوله: ثمة اكتشافات إنسانية يحق لنا اعتبارها أصعب الاكتشافات: فن حكم الناس، وفن تربيتهم.

هوامش البحث:

1- هيجل: العقل في التاريخ، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت،1981م، ص 104.

2- توفيق الطويل: فلسفة الأخلاق نشأتها وتطوُّرها، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة التاسعة، 1991م، ص17.

3- عبد الرحمن بدوي: الأخلاق النظرية، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثانية،1975م ص10.

4- عمانويل كانت: أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة: عبد الغفار مكاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الثانية،1980م، ص18.

5- علاء الدين بلال- عبد الله علي عبد السلام: بحث بعنوان (الفساد الإداري في ليبيا) مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، ليبيا،2013م.

6- المرجع السابق .

7- محمد محمد طاهر: علم الأخلاق النَّظرية والتَّطبيقية، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1987م، ص92.

8- عبد الرحمن بدوي: الأخلاق النظرية، ص56.

9- (الفساد الإداري في ليبيا) مرجع سابق.

10- ينظر: نورا المعداني (العلاقة بين العوامل التَّنظيمية والفساد الإداري)، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد،2005م.

وينظر: المجبري فتحي عبد الحفيظ، و رهيط حسين فرج: ليبيا الواقع والطموحات2003م.

وينظر: تقرير منظَّمة الشَّفافية الدولية2003م، العدد السابع السنة الأولي، فبراير، وينظر: كسروان، ربيع إحصاءات أساسية عن التَّنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد227 يناير عن إحصائية عام1994م.

وينظر: الكيلاني، فتح الله خليفة، التَّباين المكاني في مستويات المعيشة داخل إقليم البطنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس2004م.